دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | أثر سعر الصرف على عرض القوائم المالية والتحليل المالي |
| المصدر: | المال والاقتصاد |
| الناشر: | بنك فيصل الاسلامي السوداني |
| المؤلف الرئيسي: | دياب، هدى |
| المجلد/العدد: | ع 61 |
| محكمة: | لا |
| التاريخ الميلادي: | 2009 |
| الشهر: | أغسطس |
| الصفحات: | 35 - 37 |
| رقم MD: | 72624 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | قائمة التدفقات النقدية، سعر الصرف، القوائم المالية، التحليل المالي، عرض القوائم المالية، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة المركز المالي، الاقتصاد الإسلامي |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/72624 |

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# أثر سعر الصرف على عرض القوائم المالية والتحليل المالي

**دكتورة: هدي دياب**
**أستاذ مساعد**
**بجامعة أم درمان الإسلامية**

تهدف هذه الورقة إلى توضيح العناصر التي تتأثر بتقلبات سعر الصرف في القوائم المالية والتحليل المالي، لذلك سوف تتناول المحاور الاتية:

- القوائم المالية التعريف الأهداف، الأهمية والأنواع.
- التحليل المالي التعريف الأهداف الأهمية والأنواع.
- سعر الصرف المفهوم الأنواع وعوامل تغير سعر الصرف.
- علاقة سعر الصرف بالقوائم المالية والتحليل المالي.

**اولا: القوائم المالية التعريف، الأهداف، الأهمية، والأنواع:**

القوائم المالية تعتبر مخرجات المحاسبة المالية، والهدف الرئيسى للمحاسبة الوصول للقوائم المالية والتقارير المالية، وتعتبر القوائم المالية جزء من التقارير المالية. وتعرف القوائم المالية بأنها الوسائل التى بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والموقف المالى للمنشأة.

## ومن أهم أهداف القوائم المالية:

- توفير البيانات والمعلومات الملائمة للإطراف المعنية.
- توفير المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدرات المنشأة المالية لسداد الديون، لتحقيق الأرباح، للاستمرارية.
- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية المستخدمة خلال فترة معينة.

وأهمية القوائم المالية تكمن في تلخيص وتبويب وتصوير العمليات التي قامت بها المنشأة في قوائم ذات أرقام ودلالات مختلفة خلال فترة معينة.ويمكن تقسيم القوائم المالية للأقسام التالية:

- منشورة: هى القوائم التي يمكن أن تطلع عليها كافة قطاعات المجتمع.
- غير منشورة: هى القوائم الخاصة بالعمل الإداري الداخلي.

وهنالك من يقسمها إلى الأقسام التالية:

قطاعية، مبسطة، متعددة الأغراض، مستقبلية، الموارد البشرية، المسؤولية الاجتماعية والبيئية. ومهما كان نوع التقسيم، أن للقوائم المالية عدة أنواع ولكن هنالك أنواع متعارف عليها لتحديد الموقف المالي وإظهار التأثيرات المالية المختلفة واستخدامه في التحليل المالي وتتمثل تلك القوائم في:

## قائمة المركز المالي:

توضح المركز المالى للمنشأة في تاريخ محدد وتعنون بقائمة المركز المالي في 12/31..... وعناصر قائمة المركز المالي تكون من أصول والتزامات وحقوق ملكية، وتبوب قائمة المركز المالي على حسب نشاط المنشأة فمثلا المنشأت الصناعية تبوب قائمتها بالأصول الثابتة أولا ثم تليها بقية العناصر.

أما المنشأت التجارية مثل البنوك تبوب قائمتها بالأصول المتداولة أولا ثم بقية العناصر.

## قائمة الدخل:

توضح الدخل من الأرباح أو الخسائر أو بمعنى آخر تهدف إلى الإفصاح عن نتائج أعمال المنشأة خلال فترة معينة وتعنون بقائمة الدخل خلال الفترة من 1/1 .....12/31..... وعناصر قائمة الدخل تتكون من الإيرادات والمصروفات.

## قائمة التدفقات النقدية:

قائمة تبين الأنشطة الخاصة بمجال الاستثمار والتمويل والتشغيل، وهي من القوائم الحديثة التي اصبحت الأسواق المالية تلزم بها المنشأت.

## قائمة الأرباح المحتجزة:

توضح الأرباح فى بداية العام وماحدث من تغيرات أثناء العام (ربح أو خسارة أو توزيعات) لتظهر في النهاية الأرباح المحتجزة في نهاية العام.

من الاستعراض السابق للقوائم المالية ومحتوياتها نلاحظ الآتي:

- أن القوائم المالية تشمل معلومات وبيانتا رقمية مقاسه بالنقد أو بمعني أدق بالتكلفة التاريخية بعملة البلد الذي تعمل به المنشأة.
- أن عناصر القوائم المالية تبين الموقف المالي والائتماني للمنشأة.
- أن معلومات القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها في التخطيط واتخاذ القرارات للمستقبل القريب والمقارنات والتحليل المالي لأنها معدة وفق مبادئ ومعايير متعارف عليها.

ومن أهم خصائص المعلومات التي تقدمها القوائم المالية الآتي:

- الملائمة.
- المصداقية أو الموثوقية.
- القدرة على المقارنة.

- القدرة على التنبؤ.
- الثبات.

## ثانيا: التحليل المالي التعريف، الأهداف، الأهمية، الأنواع:

يعتبر التحليل المالي وظيفة من الوظائف ومن ذلك يعرف بأنه أحد الوسائل الرئيسية التي تساعد فى (التشخيص) العلمي للبيانات والمعلومات المرتبطة باتخاذ القرارات الإدارية (تخطيط، رقابة، تنفيذ) ومن أهم أهداف التحليل المالي توضيح الموقف المالي للمنشأة ومقارنته مع معايير معادلات التحليل المالي.

وأهمية التحليل المالي تتمثل فى أنه يقدم معلومات يكمن قرأتها على ضوء الأوضاع الاقتصادية السائدة.

وتعتبر القوائم المالية من أهم وسائل التحليل المالي بأنواعها المختلفة. وللتحليل المالي ثلاثة أساليب فنية تستخدم في هذا المجال:

- قيمة ونسبة التغيرات في القوائم المالية: وتقاس هذه النسبة عن طريق وضع القوائم المالية في شكل مقارن، وهذا التحليل يطلق علية التحليل الأفقي، ويوجد نوع آخر من التحليل الأفقي يعرف بتحليل نسب الاتجاه ويقوم على وضع البيانات المالية لعدة سنوات في وضع مقارنة بالنسبة لسنة الأساس وتكون سنة الأساس بنسبة 100% وتنسب بيانات السنوات الأخرى إلى هذا الأساس.
- والنوع الثانى من التحليل المالي: هو وفقا لأساس أو حجم مشترك (التحليل الرأسي) والتحليل الرأسي يظهر كل بند كنسبة مئوية من مجموع ومايكون هذا البند جزء منه، ويظهر التحليل الرأسي أهمية العنصر بالنسبة للعناصر الأخرى في القوائم المالية، وكذلك يظهر أوجه الكفاءة وأوجه الضعف التي قد تكون غير ملاحظة.
- أما النوع الثالث من التحليل المالي هو التحليل بالنسب المالية، وهي عبارة عن علاقة عناصر القوائم المالية بعضها ببعض من خلال تحديد:
- – نسبة التداول.
- — نسبة السيولة السريعة.
- – معدل دوران المخزون.
- –نسبة الأسهم العادية.
- – نسبة العائد على إجمالي الأصول.
- ويمكن إيجاد أنواع متعددة من النسب التي يمكن استخدامها في التحليل المالي.ومن خلال تلك النسب يمكن للمنشأة قراءة الموقف المالي وتحديد موقف السيولة والمديونية وتقلبات المخزون والربحية. وقراءة المعلومات سواء من القوائم المالية أم من نتائج التحليل المالي يجب أن يستصحب معها الموقف الاقتصادي العام السائد وخاصة بالنسبة لمعاملات وعمليات المنشأة مع الدول الخارجية التي تتأثر بتقلبات سعر الصرف.

## ثالثا: سعر الصرف:

المفهوم، الأنواع، وعوامل تغير سعر الصرف:

ينظر إلى تعريف سعر الصرف من زاويتين:

**الزاوية الأولى:** سعر الصرف على أنه (عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي).

**الزاوية الثانية:** سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة المحلية الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر. وعرف أيضا بأنه عدد وحدات عملة ما والتي يتم تبادلها بوحدة واحدة.

ولسعر الصرف أشكال متعددة:

1-**سعر الصرف الإسمى:** هو مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر. وسعر الصرف الإسمى ينقسم إلى سعر صرف رسمى وسعر صرف موازي.

وسعر الصرف الرسمى تحدده السلطات المعنية أما السعر الوازي فيتحدد على أساس العرض والطلب ويتغير سعر الصرف يوميا ويسمى ذلك تدهورا أو تحسنا.

2-**سعر الصرف الحقيقى:** يعبر به عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية.

3-**سعر الصرف الفعلى:** والمؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما.

ويعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك تقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويقها.

## العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف:

- إرتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة تجاه هذه العملات.
- تراجع الصادرات أو انخفاض أسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إلى البلد.
- الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الاقتصاديات المحلية الوطنية للدول، إذ يؤثر ذلك في اختلال قوة الإقتصاد الوطني الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

- معدل التضخم: يؤدى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات المحلية إلى انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأخرى. وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدى إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها.
- الديون الخارجية وخدمة الديون: تعد الديون الخارجية واحدة من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطنى فضلا عن خدمة المديونية المتمثلة بأقساط الفوائد السنوية وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد الأقساط الأصلية وهذا يعنى اختلاف العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.
- أسعار الفائدة: وإن كان لا يوجد تعامل بها في السودان إلا انها تؤثر على المعاملات والعمليات الأجنبية الخارجية.

## رابعا: علاقة سعر الصرف بالقوائم المالية والتحليل المالي:

تنشأ علاقة سعر الصرف بالقوائم المالية والتحليل المالي نتيجة قيام المنشأة بمعاملات أو عمليات تتمثل في:

- شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية.
- إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية.
- تصبح طرفا في عقد تبادل عملة أجنبية لم يتم الوفاء به بعد.
- تمتلك وتتخلص من أصول أوتكبد أو تسدد التزامات بعملة أجنبية.

أن المسائل الأساسية في المحاسبة عم المعاملات والعمليات الأجنبية هي في تحديد سعر الصرف الواجب إستخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية وبيانات التحليل المالي بأثر التغيرات في أسعار الصرف.

وغالبا ما يشار إلى سعر الصرف بتاريخ المعاملة بالسعر الفوري ولكن لأسباب عملية فإنه غالبا ما يستخدم معدل صرف تقريبى للمعدل الفعلي بتاريخ العملية مثل: متوسط المعدل للأسبوع أو الشهر لكافة المعاملات والعمليات في كل عملة أجنبية خلال تلك الفترة ولكن أذا كانت معدلات الصرف تتغير بشكل كبير جدا فإن إستخدام متوسط الفترة قد يكون غير موثوق به.

ووفقا للمعيار المحاسبى 21 المعدل 1993م فقد حدد أسباب الصرف التي يجب استخدامها في تاريخ كل ميزانية عمومية حيث ذكر بأنه يجب:

- تسجيل البنود (العناصر) النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال.
- تسجيل البنود (العناصر) غير النقدية المحتفظ بها بالتلكفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة.
- تسجيل البنود (العناصر) غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم.

كما حدد المعيار إجراءات التسجيل الدفترية للمعاملات والعمليات التي تتم بالعملة الأجنبية بالآتي:

- يتم تسجيل العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في السجلات المالية للمنشأة بالسعر السائد بتاريخ حدوثها.
- عندما يتغير السعر بين تاريخ العملية وتاريخ سداد أي بنود مالية متعلقة بها ينتج فرق التحويل.
- عندما يتم تسديد العملية خلال الفترة المحاسبية ذاتها التي تنشأ فيها يعتبر فرق التحويل الناتج عن القيمة التي سجلت فيها العملية أصلا، والقيمة التي سدد فيها ربحا أو خسارة.
- عندما لا يتم سداد العملية خلال الفترة المحاسبية التي تنشأ فيها، فإن ناتج البنود النقدية الأجنبية يضاف في بعض الأحيان للبيانات المالية في نهاية الفترة بالسعر السائد لعملة البلد المحلية. وذلك يعكس بصورة أفضل الوضع المالي للمؤسسة بتاريخ الميزانية العمومية، وبناء على ذلك فأن أي فرق بين القيمة المسجلة في البيانات المالية الحالية والقيمة المسجلة عند نشوء العملية أو المسجلة بالبيانات المالية السابقة يعتبر ربحا أو خسارة ناتجة عن التعامل بالعملة الأجنبية.

وبذلك تظهر القوائم المالية العناصر الحقيقية التي تمت بها المعاملات والعمليات أيضا يمكن استخدامها في التحليل المالي بموثوقية لقراءة الموقف المالي للمنشأة.

وحتى لا تدمج مبالغ فروقات الصرف في المبالغ الأصلية فقد الزم المعيار المنشآت بالإفصاح عن الآتى:

- مبلغ فروقات الصرف المشمولة في صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- صافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبند منفصل ومطبقة لمبلغ فروقات الصرف مابين بداية الفترة ونهايتها–تحقق نظرية القيد المزدوج
- مبلغ فروقات الصرف الناشئة خلال الفترة والمشمولة ضمن المبلغ المسجل لأصل بموجب المعالجة المقصود بها هنا:

قد تنتج فروقات الصرف عن تخفيض أو هبوط حاد لعملة لا يوجد وسائل عملية للتحوط ضدها والتي تؤثر على إلتزامات لا يمكن تسويتها وتنشأ مباشرة عن تملك حديث لأصل مسعر بعملة أجنبية.

هنا نص المعيار على شمول مثل هذه الفروق فى القيمة المسجلة للأصل المرتبط بها شريطة أن لا تزيد القيمة المسجلة المعدلة عن الأصل من تكلفة الأستبدال أو المبلغ القابل للاسترداد من بيع أو استخدام الأصل.

يلاحظ على أن المعيار قد ركز على العناصر التي تتأثر بأسعار الصرف والمتمثلة في النقدية وحقوق الملكية والالتزامات سواء طويلة أم قصيرة الأجل، وهذه العناصر هي التي يقاس على أساسها موقف الربحية والمديونية من خلال استخدام معايير التحليل المالي، معادلة السيولة، والتداول وفترة سداد المدينين. لذلك يتطلب ذلك من المحاسبين استخدام كافة التوجيهات بهذا المعيار والعمل بها حتى تقدم القوائم المالية معلومات وبيانات تنطبق عليها خصائص المعلومات المذكورة سابقا واستخدامها في التحليل المالي تفاديا للتضليل في المعلومات المحاسبية.